

مظاهر رقمنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية وأثر ذلك على الحصيلة الضريبية بمصر خلال الفترة من 2014 إلى جانفي 2023

Manifestations of Digitization and Development of Egyptian Tax Authority and its Impact on the Tax Collection in Egypt during the Period from 2014 to January 2023

إيمان يخلف¹

ykhlef imane¹

¹ جامعة البليدة 2 لونيبي علي (الجزائر)، i.ykhlef@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام : 2025/01/03 ؛ تاريخ القبول : 2025/02/12 ؛ تاريخ النشر : 2025/03/01

ملخص: في هذا البحث، حاولنا عرض التجربة المصرية في تطوير ورقمنة مصالحها الضريبية، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لتعظيم إيراداتها الضريبية وتحسين المعاملات بين الممولين والإدارة وعصرنتها، واعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة المناسبين لعرض محتوى موضوع البحث، والمنهج التحليلي فيما يخص عرض وتحليل أثر التحول الرقمي للمصالح الضريبية المصرية على الحصيلة الضريبية، وتوصلنا إلى أن هذا التوجه الرقمي للمصالح الضريبية المصرية عمل على توفير بوابة الكترونية لتسهيل جميع المعاملات الضريبية بين الممول والإدارة الضريبية، وكذا رقمنة جميع الملفات الضريبية (سداد، تحصيل، فحص وتقديم الإقرارات والمستندات والفواتير)، التي أصبحت تنجز في الوقت الحقيقي وبشكل فوري وسريع، وهو أمر أدى إلى الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية وتبسيط وتسهيل الإجراءات على الممولين والعاملين بالمصالح الضريبية، مع زيادة التحصيل الضريبي والتقليل من تكلفته، من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وتوسيع القاعدة الضريبية، بالإضافة إلى التقليل من منافذ التهرب الضريبي والحد منه، وبالتالي تحقيق مبدأ الشفافية وحوكمة المنظومة الضريبية المصرية.

كلمات مفتاحية: رقمنة، عصرنة، مصلحة الضرائب، حصيلة ضريبية، مصر.

تصنيفات JEL : H2 ؛ O3 ؛ O33.

Abstract: This research aims to explore the Egyptian experience in modernizing and digitizing its tax authorities, leveraging information technology to enhance tax revenue and streamline interactions between taxpayers and administration. Employing both descriptive and case study methodologies, along with analytical techniques, we assess the influence of digital transformation on tax revenues. Our findings indicate that the Egyptian Tax Authority's digital initiatives have introduced an electronic portal designed to simplify all tax-related transactions between taxpayers and the administration. Additionally, all tax records including payments, collections, audits, declarations, documents, and invoices, are now processed in real time. This shift has significantly improved administrative efficiency while simplifying procedures for both taxpayers and officials. Furthermore, it has contributed to increased tax collection rates by integrating informal economic activities into the formal sector and expanding the taxpayer base. Ultimately, these advancements promote transparency and enhance governance within Egypt's taxation system while reducing opportunities for tax evasion.

Keywords: Digitalization, Modernization, Tax Authority, Tax Collection, Egypt.

JEL Classification Codes: H2 ; O3 ; O33.

*- المؤلف المرسل: إيمان يخلف، البريد الإلكتروني: i.ykhlef@univ-blida2.dz

تمهيد

نظرا للتوجه الكبير لاقتصاديات دول العالم لرقمنة وعصرنة آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية بما فيها السياسة المالية، فقد اتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة مآليتها العامة بهدف تطوير آليات ذات كفاءة مرتفعة، تعمل على التحصيل الأمثل للإيرادات العامة وانفاقها، وتحقيق وفرة مالية تعمل على تحقيق السياسة المالية للدولة، ورغم أن الضرائب تعتبر من أهم أبرز أدوات السياسة الاقتصادية للدول العربية، إلا أن الإيرادات الضريبية لهذه الدول تعتبر منخفضة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي لها، وذلك بسبب ضعف كفاءة التحصيل الضريبي لمحدودية القاعدة الضريبية وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبي ككل لهذه الدول. وبهدف تحقيق الكفاءة والفعالية في تحصيل موارد الدولة المصرية التي تبلغ أكثر من 75% من الإيرادات العامة منها 35% إيرادات ضريبية لكونها دولة غير نفطية، عمدت وزارة المالية المصرية على اتباع خطة استراتيجية لتطوير المنظومة الضريبية المصرية، من خلال إحداث تغييرات جذرية وإصلاحات هيكلية كلية في مآليتها العامة، من بينها إصلاح وعصرنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية من خلال إعادة هندسة الإجراءات الضريبية وتطوير بيئتها، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والميكنة الشاملة للحد من التهرب الضريبي وتعظيم الإيرادات وتنمية الحصيلة الضريبية بكافة أنواعها من خلال الرفع من إمكانيات تحصيلها، مع زيادة فاعلية رقابة وتحكيم وتيسير الإجراءات الضريبية أيضا، بالإضافة إلى تأهيل الجانب البشري الذي يعمل في ظل هذه المنظومة المطورة لرفع كفاءة البنية الأساسية لمصلحة الضرائب المصرية.

ومن خلال موضوع البحث، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي مختلف الإجراءات والتغييرات الرقمية التي اعتمدتها مصر في تطوير وعصرنة مصالحها الضريبية بهدف التأثير على الحصيلة الضريبية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية جانفي 2023؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مظاهر التحول الرقمي للمالية العامة بمصر؛
- كيف عمدت مصر في تطوير وعصرنة مصالحها الضريبية لكل من منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة؟
- هل أثرت التغييرات والإصلاحات الرقمية للمصالح الضريبية المصرية على الحصيلة الضريبية بمصر؟

❖ **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في محاولة عرض التجربة المصرية في تطوير وعصرنة مصالحها الضريبية، والتي تعد خطوة نحو العالم التكنولوجي المعروف بتيسير التعاملات وعرض النتائج في الوقت الحقيقي، وهذا لغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها الرفع من الحصيلة الضريبية والحد من منافذ التهرب الضريبي، مع توسيع الوعاء الضريبي من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، مع تقوية الرابطة بين الممولين والمصالح الضريبية وكسب الثقة فيما بينهم، مع تحقيق الشفافية والعدالة في المنظومة الضريبية المصرية.

❖ **أهداف البحث:** نهدف من خلال بحثنا هذا إلى:

- عرض مظاهر التحول الرقمي للمالية العامة بمصر؛
- استعراض لمجمل المشروعات التي قامت بها مصر في محاولة منها لتطوير وعصرنة منظومتها الضريبية؛
- تقديم لمشروع تطوير وعصرنة منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة بمصر؛
- تحليل تطور الحصيلة الضريبية المصرية في ظل التطور التكنولوجي الحاصل في المصالح الضريبية بمصر؛
- الوصول إلى نتائج عن أهمية تطوير ورقمنة المنظومة الضريبية المصرية.

❖ **منهج البحث:** من أجل الوصول للأهداف المرجوة من البحث، قمنا باتباع المنهج الوصفي في عرض وشرح مختلف الإجراءات والتطورات التكنولوجية الحاصلة في مشروع عصرنه ورقمنة المنظومة الضريبية المصرية، كما اتبعنا المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل الحصيلة الضريبية المصرية التي تأثرت بعملية تطوير وعصرنه المصالح الضريبية المصرية خلال الفترة من 2014 إلى جانفي 2023، والتي كانت الهدف الأول لهذا التغيير.

❖ **خطة البحث:** للإجابة على إشكالية البحث، قمنا باتباع الخطة التالية:

أولاً: مظاهر التحول الرقمي للمالية العامة في مصر؛

ثانياً: عصرنه وتطوير مصلحة الضرائب المصرية (منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة)؛

ثالثاً: تطور الحصيلة الضريبية في ظل مشروعات رقمنة وتطوير مصالح الضرائب المصرية؛

رابعاً: النتائج والتوصيات.

I - مظاهر التحول الرقمي للمالية العامة في مصر

ظهر مصطلح التحول الرقمي في نهاية منتصف القرن الماضي بظهور وتطوير أو جهاز كمبيوتر، ويشير إلى تحويل البيانات والعمليات إلى تنسيق قابل للقراءة آلياً، أي هو استخدام التقنيات والبيانات الرقمية بالإضافة إلى الترابط فيما بينها مما يؤدي إلى أنشطة جديدة أو تغييرات في الأنشطة القائمة¹، وبالتالي تعتبر الرقمنة عملية تطوير وتحويل عمليات النشاط من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة والاتصالات الرقمية والوسائل الإلكترونية المتقدمة بشكل أكثر كفاءة وبساطة، بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى الشفافية.

وجاء التحول الرقمي للمالية العامة في مصر في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي في سياق "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، وقد حمل هذا البرنامج في طياته حزمة من الإصلاحات المالية الهادفة لتحديث المالية العامة، تحسين تعبئة الموارد، تعزيز كفاءة الانفاق العام، وهذا باستخدام التقنيات الرقمية، ويمكن عرض ذلك باختصار فيما يلي:²

- تبنت وزارة المالية المصرية منظومة لنشر الدفع والتحصيل الإلكتروني بالاستفادة من الربط بين نظام تحديد المواقع (GPS) Global Positioning System، ونظام الخزانة الموحد Treasury Single Account (TSA)، ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية The Government Financial Management Information System (GFMIS)؛
- تم إلغاء التعامل بال شيكات الورقية الحكومية واستبدالها بنظام الدفع الإلكتروني، حيث يتم من خلاله تحويل أوامر الدفع المختلفة التي تقوم بها الوحدات المحاسبية الحكومية مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمتعاملين مع الحكومة وموظفيها كذلك؛
- في جويلية 2018 اتجهت الحكومة المصرية إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية للمبالغ التي تزيد عن 5000 جنيه من الوسائل الإلكترونية عبر مركز الدفع الإلكتروني والتحصيل التابع لوزارة المالية؛
- في أكتوبر 2018 إصدار قانون جديد للتعاقدات الحكومية وإطلاق البوابة الحكومية للمشتريات لتوفير احتياجات الوزارات المختلفة؛
- في مارس 2019 تعزيز إقرار مجلس النواب المصري لقانون الدفع بالوسائل الإلكترونية غير النقدية، حيث يلتزم جميع المواطنين ابتداء من أول ماي 2019 بدفع رسوم جميع الخدمات الحكومية التي تتجاوز قيمتها 5000 جنيه بأي من وسائل الدفع الإلكتروني، وهذا من أجل دعم مبادرات التحول نحو رقمنة المالية العامة؛

مظاهر رقمنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية وأثر ذلك على الحصيلة الضريبية بمصر خلال الفترة من 2014 إلى جانفي 2023

- سعت وزارة المالية المصرية وفي إطار إصلاح المنظومة الضريبية وزيادة كفاءتها، إلى البدء في التقديم الإلكتروني الإلزامي لإقرارات مقدمي الضرائب لكل من الضريبة على القيمة المضافة وضرائب الدخل، لخلق قاعدة بيانات للضرائب والنشاط الاقتصادي المصري؛
- رقمنة نظم الإفراج الجمركي عن طري التوقيع الإلكتروني واستخدام قاعدة بيانات الكترونية موحدة، لضمان الشفافية في سير العمل وتنشيط التجارة الخارجية؛
- إرساء منظومة الفوترة الإلكترونية وإصدار قانون منظم لذلك، يساعد في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لتعزيز الحصيلة الضريبية.

لقد تساعد عملية رقمنة المالية العامة بمصر على بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية قصيرة تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي، وهو ما يجعل عملية حماية سرية وخصوصية البيانات ودعم أمن الفضاء السيبراني من الركائز الأساسية للحد من المخاطر المحتملة الناتجة عن الرقمنة.

II- عصرنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية (منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة)

قامت الحكومة المصرية بتبني مدخل الإصلاح الضريبي الرقمي ولم تقتصر على إصلاح أحد أو بعض عناصر المنظومة الضريبية، بل شمل الإصلاح كل أنواع الضرائب في مصر (الضرائب على الدخل، الضرائب على القيمة المضافة، الضرائب الجمركية، الضرائب العقارية، فضلا عن تبني مشروع لرقمنة قطاع مكتب الوزير والديوان العام)، وقد أدى هذا الإصلاح الرقمي إلى تحسين أداء الإدارة الضريبية في مجال تحصيل الإيرادات، والتي تم تحصيلها بنسبة أكبر من 100% من المخطط تحصيله³، وسوف نتعرض في بحثنا هذا إلى الإصلاح الرقمي لكل من منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة فقط.

عمدت عملية إعادة وتطوير منظومة الضرائب الدخل والقيمة المضافة بمصر على إصلاح السياسة الضريبية، من خلال استحداث قوانين جديدة وتعديل بعض أحكام القوانين الضريبية القائمة بما يخدم عملية التطوير للمنظومة الضريبية، وإصلاح ورفع كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تطوير وميكنة المنظومة الضريبية بصفة كلية وباستخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث تم إنشاء شركة متخصصة في إدارة مشروعات التكنولوجيا الضريبية باسم شركة E-TAX⁴.

وقبل تنفيذ رقمنة التحصيل الضريبي فإنه يجب وضع عدة إجراءات استباقية من شأنها التمهيد لذلك، ونذكر أهمها فيما يلي⁵:

- وضع الإطار القانوني الداعم للتحويل من التحصيل المادي إلى التحصيل الإلكتروني؛
- إعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكل عملية من عمليات التحصيل الضريبي بما يسمح بدعم التحويل للتحصيل الرقمي، وتحقيق هدف تبسيط الإجراءات وزيادة مستويات كفاءة التحصيل الضريبي؛
- توفير نظم ومنصات إلكترونية لتلقي ومعالجة التصريحات والأداء بشكل إلكتروني؛
- بناء قدرات الكادر البشري وتأهيله بما يتلاءم مع آليات التحصيل الإلكتروني للضرائب.

وفيما يلي أهم المشروعات التي انجزتها وزارة المالية المصرية بهدف رقمنة المصالح الضريبية:

II- 1 مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية Core System

يعنى هذا المشروع بميكنة إجراءات العمل الضريبية بمختلف عملياتها من مهام التسجيل والفحص والتدقيق ومكافحة التهرب وتحصيل الغرامات وغيرها، وهذا بإعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقا للمعايير الدولية TADAT، وتم المشروع

بالاشتراك مع شركة ارنست اند يونج E&Y وشركة IBM، وصاحب هذا المشروع صدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 2020/206.

وتم تنفيذ المشروع في سبتمبر 2019 بمشاركة كل من شركة E&SAP-IBM-e.Finance-Y، وتم إطلاق المشروع في مرحلته الأولى في 2021/01/03 على مراكز التطبيق الأولى، وفي مرحلته الثانية في مارس 2022. ويهدف هذا المشروع بصفة عامة إلى ميكنة الإجراءات الضريبية بمختلف أنواع الضرائب من ضرائب الدخل، القيمة المضافة، الدمغة، ... الخ، مع تحقيق الانضباط في الإجراءات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحديد الدقيق للمجتمع الضريبي وزيادة عدد الممولين والمسجلين، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وتضييق منافذ التهرب الضريبي والحد من المنازعات والطعون الضريبية، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات ضريبية تعمل على تكامل هذه البيانات مع الجهات الحكومية الأخرى.

II - 2 مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية e-invoice والإيصال الإلكتروني

أعلنت وزارة المالية المصرية عن انطلاق المرحلة الأولى من منظومة الفاتورة الإلكترونية في نوفمبر 2020 بشكل تدريجي، وتم التوسع الكامل على المجتمع الضريبي المصري في نهاية 2022، والتي شملت جميع بيانات المعاملات التجارية وإرسالها بشكل فوري وفي وقت حقيقي لإحكام الرقابة على تحصيل الضريبة، واتباع مدى التزام الشركات ومراقبة حركة النشاط الاقتصادي وحصر الاقتصاد غير الرسمي.⁶

وقامت الوزارة المصرية بالتعاون مع الأطراف المعنية بالتكنولوجيا محليا ودوليا انجاز هذا المشروع، كشركة Microsoft في 2020/01/12، وشركة Excel، وشركة ارنست اند يونج E&Y وشركة إي فاينانس. وبالمقابل تم إدراج مواد الإلزام بتطبيق الفاتورة الضريبية في قانون الإجراءات الضريبية الموحدة⁷، والالتزام بالفاتورة الضريبية الإلكترونية بما فيها التوقيع الإلكتروني والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة⁸، كما صدر كذلك قرارين من طرف رئيس مصلحة الضرائب المصرية بالالتزام بتطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية شاملة كذلك التوقيع الإلكتروني والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة وذلك لـ 134 شركة كبرى كمرحلة أولى⁹، و 347 شركة كبرى على الترتيب كمرحلة ثانية¹⁰، كما تم إطلاق حملة إعلامية للترويج للفاتورة الإلكترونية، وتشكيل فريق للتواصل والدعم لمساعدة ومرافقة الشركات والرد على مختلف الاستفسارات والتساؤلات. انتقلت المنظومة الضريبية المصرية نقلة نوعية من خلال عصنة الفاتورة الضريبية، والتي كان لها دور كبير في التحقق السريع من صحة البيانات والمعلومات للمعاملات التجارية، وكذا كشف التلاعبات وأساليب التزوير والتهرب الضريبي والشركات الوهمية، وهو أمر جعل توفير الفاتورة بشكل فوري ولحظي لمصلحة الضرائب، مع حصر الضريبة المستحقة بشكل دقيق، وعملت فكرة الضريبة الإلكترونية على تعزيز عمليات مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية (ضرائب الدخل والقيمة المضافة) دون الحاجة إلى رفع نسب الضرائب نفسها أو فرض ضرائب جديدة، وهو أمر أدى إلى تسهيل العملية التجارية وطريقة فرض الضرائب عليها مع سرعة رد الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي تكون عملية مراقبة النشاط الاقتصادي وكافة العمليات التجارية بشكل يسير، والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومحتواها ومتلقيها كذلك.

أما مشروع الإيصال الإلكتروني فيعتبر متكاملًا مع مشروع الفاتورة الإلكترونية، يخص هذا المشروع التعاملات بين الشركات والمستهلكين العاديين (B2C) في حين الفاتورة الإلكترونية متعلقة بتعاملات الشركات فيما بينها (B2B)، ويشتركان في كونهما يستهدفان جميع الشركات المسجلة في المنظومة الضريبية على القيمة المضافة والبالغ عددها في 2019 حوالي 575 شركة، وجاء مشروع الإيصال الإلكتروني بنفس أهداف الفاتورة الإلكترونية.

ل تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية يعمل على رصد كافة التعاملات ودمج الاقتصاد غير الرسمي، واحتساب الاستحقاقات الضريبية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بالإضافة إلى تيسير الربط بين كافة المراحل والعمليات الإنتاجية.

II - 3 مشروع الاقرارات الضريبية الإلكترونية

جاء مشروع الإقرارات الضريبية بفكرة تحويل جميع أدوات الاقرارات والنماذج الضريبية من ورقية إلى إلكترونية، وذلك بهدف تيسير إجراءات وجاء مشروع الإيصال الإلكتروني لتيسير إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية باختصار الجهد والوقت من خلال تقليل عدد الإجراءات والزمن المستغرق في تنفيذها، وتفادي التعامل المباشر بين الممول والمصلحة الضريبية وتجنب مناهذ الفساد والتهرب الضريبي.

وكان قد صدر أول قرار بشأنه من طرف وزير المالية المصري، والذي يقر بالزام كافة شركات الأموال بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً اعتباراً من 2018/10/01¹¹، أما المسجلين بضريبة القيمة المضافة فيكون تقديم الإقرارات إلكترونياً على النظام ابتداءً من 2019/01/01¹²، أما بالنسبة لشركات الأشخاص فيكون ابتداءً من 2020/1/01 ويكون اختيارياً للشخص الطبيعي¹³، وبدأ العمل الفعلي بالإيصال الإلكتروني ابتداءً من 2020، وقد بلغ إجمالي عدد المتقدمين بإقرارات ضريبة الدخل حتى 2021/04/30 نسبة 03% عن نسبة سنة 2020.

II - 4 مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات BI وإدارة حالات المخاطر Case Management

يتمثل هذا المشروع في إعداد تقارير عن إقرارات ضريبة القيمة المضافة وتصنيف حالاتها (عالية، متوسطة ومنخفضة المخاطر)، وتوجيهها إلى الجهات المختصة للتحقق منها واتخاذ مختلف الإجراءات القانونية بشأنها وذلك بفحصها إلكترونياً، وتم إطلاق تجريبي للمشروع بداية من أبريل 2019، كما تم إعداد غرفة عمليات مركزية لمتابعة وإدارة المنظومة على مستوى جميع المواقع التنفيذية لمصلحة الضرائب المصرية.

وهدف هذا المشروع إلى توفير تقارير عن ضريبة القيمة المضافة معدة بطريقة نوعية، وبشكل يجعل التنبؤ المبكر للمخاطر واتخاذ إجراءات استباقية بدلاً من رد الفعل، وبالتالي احكام الرقابة على حالات التهرب الضريبي بمختلف أشكاله.

II - 5 مشروع التحصيل الإلكتروني للمستحقات الضريبية

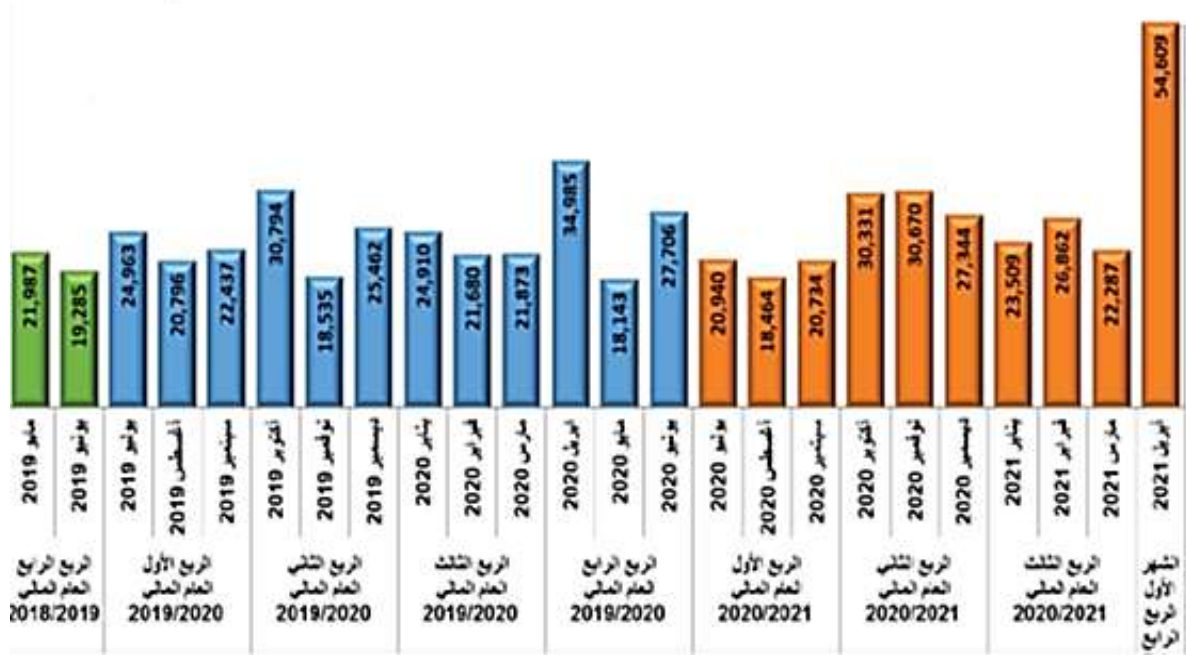
من خلال هذا المشروع، يتم تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية بإتاحة وسائل السداد إلكترونياً (التحصيل الإلكتروني) للمبالغ التي تتجاوز 100 ألف جنيه بداية من 2018/06/27¹⁴، والمبالغ التي تتجاوز كذلك 500 ألف جنيه بداية من 2019/05/01¹⁵، وقد تم إتاحة التسديد الإلكتروني ابتداءً من مارس 2020 لكل من ضريبي الدخل والقيمة المضافة وذلك بإتاحته على منظومة الإقرارات الإلكترونية والبنوك، وهذا بهدف رفع كفاءة عمليات التحصيل وإحكام الرقابة عليها، بالإضافة إلى تيسير الإجراءات المتعلقة بعملية التحصيل.

II - 6 مشروع الضرائب على التجارة الإلكترونية

يمس هذا المشروع أصحاب الأعمال الصغيرة الذين يعتمدون على الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي ومواقع السوشيال ميديا في بيع منتجاتهم، وغير المسجلين لدى مصالح الضرائب المصرية، وهذا بهدف زيادة الحصيلة الضريبية ومراقبة حركة النشاط الاقتصادي وكافة المعاملات التجارية بما فيها المعاملات الإلكترونية وحصرها بدقة.

وقد قامت وزارة المالية المصرية بعقد اتفاق تعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير البيانات الإلكترونية المطلوبة لتنفيذ حوكمة التجارة الإلكترونية.

الشكل (01): المعدلات الشهرية للحصول الإلكتروني للضرائب بمصر
خلال الفترة الممتدة من 2019/05/01 إلى غاية 2021/04/30



المصدر: منشورات وزارة المالية المصرية على الموقع: <https://mof.gov.eg/ar>

لجاءت الإصلاحات السابقة الذكر لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، بالإضافة إلى ضبط المجتمع الضريبي والتحديد الدقيق له ومنع تآكل الوعاء الضريبي، وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع الإيرادات المالية للدولة المصرية، وأيضاً تحقيق العدالة الضريبية.

III- تطور الحصيلة الضريبية في ظل مشروعات رقمنة وتطوير مصالح الضرائب المصرية

انطلق التحول الرقمي للنظام الضريبي في مصر منذ جانفي 2019 باعتباره محورا مهما لاستراتيجية التحول الرقمي لوزارة المالية¹⁶، وفي ظل الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها وزارة المالية المصرية فيما يخص عصنة الادارة الضريبية، عرفت الحصيلة الضريبية للضرائب العامة والضرائب على القيمة المضافة تحسنا ملحوظا، حيث زادت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة تفوق 250% تقريبا من السنة المالية 2014/2015 إلى السنة المالية 2020/2019، وزادت حصيلة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 200% تقريبا خلال نفس الفترة، كما زاد الإجمالي بنسبة 187.4% والدخل بنسبة 205.3% والقيمة المضافة بنسبة 168.4%، أما الإيرادات الضريبية للسنة المالية 2018/2019 فبلغ إجمالي ما قيمته 736.121 مليون جنيه بمعدل نمو 17%، وبلغ للسنة المالية 2020/2019 ما قيمته 739.633 مليون جنيه بمعدل نمو 0.5%¹⁷، كما زادت الإيرادات الضريبية بنسبة 13% موازنة مع سنة 2020.¹⁸

مظاهر رقمنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية وأثر ذلك على الحصيلة الضريبية بمصر
خلال الفترة من 2014 إلى جانفي 2023

وفيما يلي جدول يظهر تطور الحصيلة الضريبية بمصر، لكل من الضرائب على الدخل والضريبة على القيمة المضافة خلال الفترة المالية من 2014/2015 إلى 2021/2022:

جدول (01): تطور الحصيلة الضريبية بمصر خلال الفترة المالية من 2014/2015 إلى 2021/2022

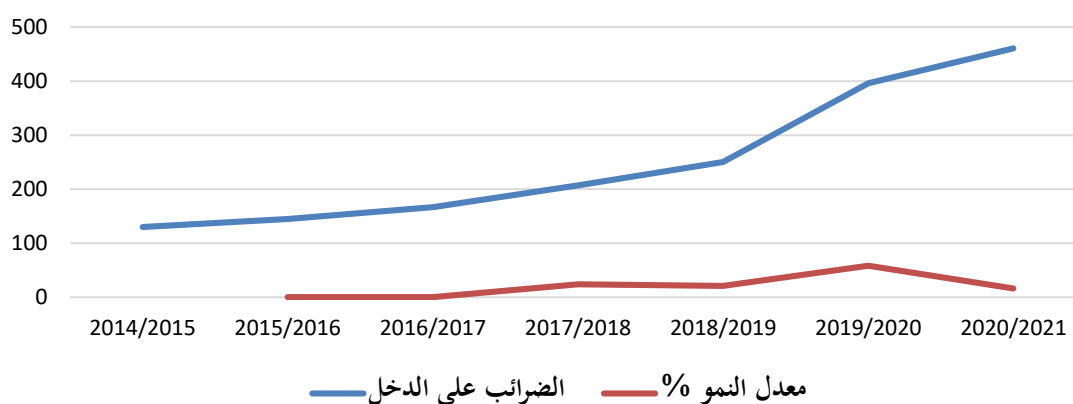
مليار جنيه

2020 2021	2019 2020	2018 2019	2017 2018	2016 2017	2015 2016	2014 2015	البيان
460.858	396.308	250.070	207.230	166.897	144.743	129.818	الضرائب على الدخل
16.3	58.5	20.7	24.2	15.3	11.5	-	معدل النمو %
401.120	329.978	350.576	294.257	207.624	140.525	122.930	الضريبة على القيمة المضافة
21.6	0.9-	19.1	41.0	48.5	14.3	-	معدل النمو %
861.978	726.268	600.656	501.487	375.521	285.268	252.748	الإجمالي

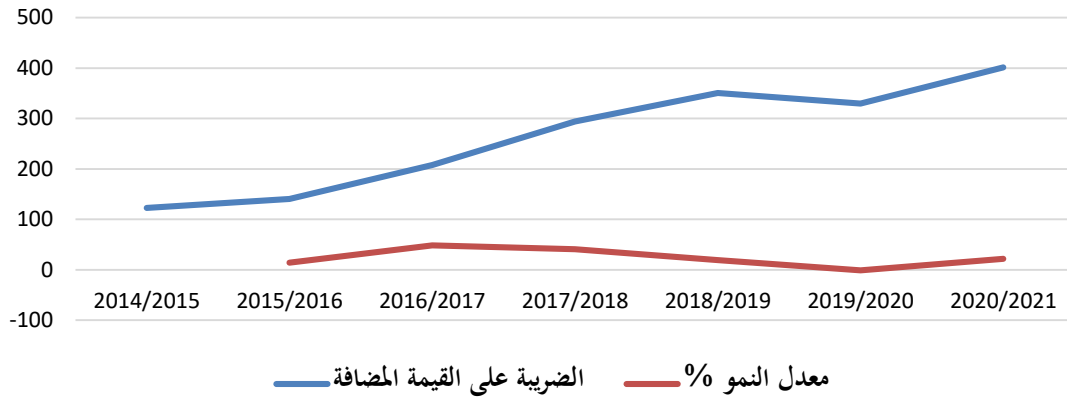
المصدر: البيان المالي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2022، على الموقع: <https://mof.gov.eg/ar>

ويمكن عرض بيانات الجدول أعلاه (01) في الشكل البياني التالي:

الشكل (02): تطور الحصيلة الضريبية للضرائب على الدخل بمصر
للفترة من 2014 إلى 2021



الشكل (03): تطور الحصيلة الضريبية للضريبة على القيمة المضافة بمصر
للفترة من 2014 إلى 2021



من خلال الجدول رقم 01 والمنحنيين البيانيين المرفقين له، نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ لكل من الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة خلال الفترة من 2014 إلى 2021 وبمعدل نمو متصاعد، لكن هناك ارتفاع في الحصيلة الضريبية لكل من الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة خلال الفترة من 2019 إلى 2021 مقارنة بالفترة التي قبلها، وهذا راجع إلى وجود اتجاه إيجابي في توسيع الحصيلة الضريبية بمصر الذي ساهم فيه بشكل كبير التحول الرقمي للمصالح الضريبية والذي انطلق منذ جانفي 2019، من خلال تسهيل المعاملات الضريبية المختلفة ومكافحة مصادر التهرب الضريبي، بالإضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية، وهذا رغم تأثير أزمة كورونا في البلد خلال تلك الفترة، لأنه تم الاعتماد على إجراءات مساندة ساعدت في التعامل مع جائحة كورونا بأقل الخسائر الممكنة، والتي خلقت بيئة تسمح بسرعة التعافي السريع والاستدامة لمسار النمو الاقتصادي واستكمال مسيرة التنمية الشاملة.

كما عرفت الفترة الممتدة من جويلية 2022 إلى جانفي 2023 ارتفاعا في الإيرادات الضريبية السيادية وغير السيادية حسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية المصرية، حيث ارتفعت إلى 547.7 مليار جنيه بزيادة قدرها 87.2 مليار جنيه عن الفترة السابقة الذكر المماثلة من العام السابق، وبمعدل نمو 18.9%، مقسمة بين 101.1 مليار جنيه من العوائد الضريبية من الجهات السيادية بمعدل نمو 32.5%، و 446.6 مليار جنيه من الجهات غير السيادية بمعدل نمو 16.2%¹⁹، والجدول التالي يظهر ذلك كما يلي:

جدول (02): الإيرادات الضريبية المصرية من جويلية 2022 إلى جانفي 2023

مليار جنيه (م.ج)

البيان	الحصيلة الضريبية (م.ج)	معدل النمو % / زيادة م.ج
01 ضريبة على المرتبات المحلية	51	21.8 %
02 ضريبة على النشاط التجاري والصناعي	22.8	17.9 %
03 ضريبة من قناة السويس	32.1	84.5 %
04 ضريبة من الشركات الأخرى	65	12.8 %
05 ضريبة القيمة المضافة على السلع	132.8	20.3 %
06 ضريبة القيمة المضافة على الخدمات	34.3	11.8 %
07 ضرائب على سلع جدول رقم "1" محلية	70.5	9.5 %
08 حصيلة من رسم التنمية	7.6	11.9 %
09 ضرائب الدمغة	13.8	25.4 %

مظاهر رقمنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية وأثر ذلك على الحصيلة الضريبية بمصر

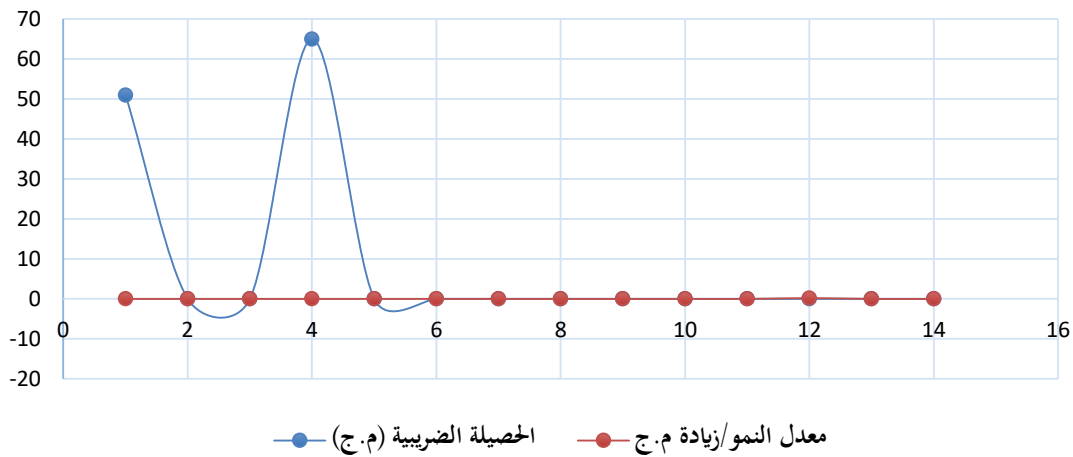
خلال الفترة من 2014 إلى جانفي 2023

10	الضريبة على استخدام السلع	11.7	44.6 %
11	الضرائب على الممتلكات	72.2	18.6 %
12	الضرائب على التجارة الدولية	27.4	16 %
13	الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزنة	63.7	/
14	الضريبة على الخدمات الخاصة	1.7	700 م.ج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع: <https://www.youm7.com/story/2023/4/8> أطلع عليه يوم 2024/09/18.

ويمكن عرض بيانات الجدول أعلاه (02) في الشكل البياني التالي:

الشكل (04): تطور الإيرادات الضريبية المصرية من 2022/07 إلى 2023/01



الخلاصة

يتطور الأداء الضريبي للحكومات في بيئة الأعمال الحالية من خلال التشغيل الأمثل للتكنولوجيا العصرية، والتي لها الدور الكبير في إنهاء العمليات لكل من الفحص والمراقبة والتسجيل والدفع وغيرها بشكل دوري وفي الوقت الحقيقي والمناسب، وهو أمر يعمل على الحد من التدخل البشري وتحقيق الحوكمة والعدالة الضريبية، وهو ما عمدته مصر في إصلاح ورقمنة وتطوير منظومتها الضريبية وبالأخص المصالح الضريبية المصرية، من أجل أن تصبح مصلحة رقمية حديثة وفي مصاف المصالح العالمية المتقدمة وبهدف رفع كفاءة الإدارة الضريبية من جهة وخدمة وتنمية الاقتصاد القومي المصري من جهة أخرى.

1. النتائج: مما سبق، توصلنا إلى النتائج التالية:

- رقمنة وتطوير المصالح الضريبية المصرية هو مشروع يهدف إلى بناء قواعد بيانات ضريبية عصرية، بتعظيم دور التكنولوجيات الحديثة لتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات الضريبية للمجتمع الضريبي، مع تطوير أسلوب العمل باستخدام الأنظمة التكنولوجية العالمية في المجال الضريبي؛
- تعبر عصرية المنظومة الضريبية المصرية عن نظام رقمي متطور ومتكامل (سداد، تحصيل، فحص وتقديم القرارات والمستندات والفواتير)، تهدف إلى إعادة هندسة الإجراءات الضريبية وتبسيطها قبل ميكنتها؛
- عمدت وزارة المالية المصرية إلى تطوير ورقمنة مصالحها الضريبية رفع كفاءة الإدارة الضريبية وتبسيط الإجراءات على الممولين والعاملين بالمصلحة؛

- لرقمنة وتطوير المصالح الضريبية المصرية تم توفير أحدث التكنولوجيات الرقمية المتطورة التي يديرها موظفين ذو خبرة وكفاءة عالية، وهيكل تنظيمي جديد محكم يعمل على تحقيق أهداف التطوير المنشودة؛
- جاء تطوير وعصرنة المصالح الضريبية المصرية لعدة أهداف، أهمها الرفع من الحصيلة الضريبية وغلق منافذ التهرب الضريبي واكتشافها مبكرا وردعها وتسهيل المعاملات الضريبية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى تطوير وعصرنة الجانب الإداري والعملي لهذه المصالح؛
- عصرنة وتطوير المصالح الضريبية المصرية عملت على:
 - توفير بوابة الكترونية للممول لتسهيل جميع المعاملات الضريبية ورقمنة جميع الملفات الضريبية؛
 - توفير بيانات آنية عن المجتمع الضريبي المصري لدعم متخذي القرار؛
 - تحديث وتوحيد الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب المصرية؛
 - زيادة فعالية التحصيل الضريبي؛
 - تقليل تكلفة التحصيل؛
 - زيادة الحصيلة الضريبية ورفع كفاءتها وتوسيع نطاقها؛
 - ضبط السوق غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد؛
 - توسيع القاعدة الضريبية؛
 - إحكام السيطرة على التهرب الضريبي بمختلف أشكاله وتقليل من منافذ حدوثه؛
 - تبسيط وتسهيل الإجراءات والقوانين الضريبية الرئيسية وتسهيل إدارة التحصيل والاسترداد الضريبي؛
 - توفير المعلومة الضريبية في الوقت الحقيقي؛
 - تعزيز ثقافة الالتزام الطوعي للمجتمع الضريبي المصري؛
 - تحقيق مبدأ الشفافية وحوكمة المنظومة الضريبية المصرية؛
 - رفع كفاءة العاملين بالمصالح الضريبية المصرية؛
 - تحسين بيئة العمل وزيادة رضا العاملين والمتعاملين والمواطنين عن مصلحة الضرائب المصرية.
- كشفت دراستنا للتجربة المصرية في تطوير وعصرنة مصالحها الضريبية، إلى أن النظم الضريبية في الدول العربية تواجه عدة تحديات منها الحاجة إلى تعزيز الإدارة الضريبية، محدودية القاعدة الضريبية واعتماد النظم الضريبية التقليدية، مع انخفاض مستويات الامتثال الضريبي.

2. التوصيات: من خلال موضوع البحث والنتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية:

- لضمان أمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات فانه يجب دعم أمن الفضاء السيبراني للحد من المخاطر المحتملة الناتجة عن الرقمنة؛
- لأمن وسلامة نظم التحصيل الالكتروني للضرائب يجب تأمين الأجهزة والتطبيقات، ضمان سرية البيانات والحفظ الآمن لها مع التحديث الدوري للبيانات؛
- بناء قدرات العاملين التقنية في المجال الضريبي الالكتروني؛
- ضرورة التحديث الدوري لبيانات المكلفين ضريبيا وخاصة البيانات الأساسية كعنوان الشركة، الكيان القانوني، عنوان المراسلة؛

مظاهر رقمنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية وأثر ذلك على الحصيلة الضريبية بمصر خلال الفترة من 2014 إلى جانفي 2023

- ضرورة الاهتمام بوضع الإطار القانوني الداعم للتحويل من التحصيل المادي إلى التحصيل الإلكتروني؛
- التتبع الدائم لأحدث التكنولوجيات والاستثمار فيها؛
- عرض نشرات توضيحية عبر القنوات الوطنية وفي وسائل التواصل الاجتماعي عن أهمية التحول الرقمي وطرق استخدامه، لزيادة وعي المواطن باستخدام التكنولوجيا والرفع من مستوى التوعية والتثقيف الضريبي للمكلفين؛
- توفير قاعدة بيانات عصرية تناسب التطور التكنولوجي الحاصل في المصالح الضريبية وتطوير النظم والمنصات الإلكترونية، مع إعادة هندسة الإجراءات الضريبية بشكل دوري؛
- أهمية استفادة الدول العربية من التجربة المصرية في رقمنة مآليتها العامة؛
- بناء قدرات الكادر البشري وتأهيله وتكوينه؛
- توفير الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل أدوات التطور التكنولوجي والرقمنة؛
- وضع إطار قانوني داعم لعمليات رقمنة التحصيل الضريبي؛

الإحالات والمراجع:

- ¹ Natalja VERINA, Jelena TITKO, (2019), **Digital Transformation: conceptual framework**, International Scientific Conference contemporary issues in business, management and economics engineering, Vilnius, P721.
- ² هبة عبد المنعم، (2019)، رقمنة المالية العامة بمصر، موجز سياسات، العدد 2، منشورات صندوق النقد العربي، ص ص 4-5.
- ³ اكرامي جمال السيد زهر، (2021)، استخدام تكلفة الإصلاح الضريبي الرقمي في ضبط مؤشرات المالية العامة في مصر (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 04، مصر، ص 676.
- ⁴ بموافقة مجلس الوزراء في جلسته رقم 119 المنعقدة بتاريخ 2020/11/25.
- ⁵ هبة عبد المنعم، صبري الفران، (2021)، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، ص 07.
- ⁶ القرار رقم 2020/188 من طرف وزارة المالية المصرية.
- ⁷ القرار رقم 2020/206 من طرف وزارة المالية المصرية.
- ⁸ القرار رقم 2020/177 من طرف وزارة المالية المصرية.
- ⁹ القرار رقم 2020/386 من طرف رئيس مصلحة الضرائب المصرية.
- ¹⁰ القرار رقم 2020/518 من طرف رئيس مصلحة الضرائب المصرية.
- ¹¹ المقرر رقم 2018/744 المؤرخ في 2018/10/23 من طرف وزارة المالية المصرية.
- ¹² المقرر رقم 2018/690 المؤرخ في 2018/12/05 من طرف وزارة المالية المصرية.
- ¹³ المقرر رقم 2019/358 المؤرخ في 2019/06/02 من طرف وزارة المالية المصرية.
- ¹⁴ قرار رقم 2018/269 من طرف وزارة المالية المصرية.
- ¹⁵ قرار رقم 2018/760 من طرف وزارة المالية المصرية، المادة الأولى، الوقائع المصرية، العدد 294 (تابع)، 29 ديسمبر 2018، ص 02.
- ¹⁶ هشام سالم أبو عميرة، (2023)، قياس أثر الرقمنة في تحسين الإيرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموسعة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 20، مصر، ص 368.
- ¹⁷ منشورات وزارة المالية المصرية على الموقع: <https://mof.gov.eg/ar>
- ¹⁸ هشام سالم أبو عميرة، مرجع سبق ذكره، ص 368.
- ¹⁹ منشورات وزارة المالية المصرية على الموقع: <https://mof.gov.eg/ar>